تداعيات المقاولاتية على المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تحليلية –

The repercussions of entrepreneurship on emerging enterprises in Algeria - an analytical study -

العيفاوي بشير[1]

[1]جامعة الشهيد عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، laifaoui.bachir@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2025/02/20 تاريخ القبول: 2026/03/02 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص

تسعى الدراسة التي بين ايدينا إلى التعرف على واقع الممارسة المقاولاتية في الجزائر، من خلال القاء الضوء وتشخيص الية عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدراسة تحليلية ، ومحاولة الاطلاع ميدانيا على آليات التمويل المصغر سواء كان هذا مباشرة من بنوك ***(ANSEJ،ANGEM، CNAC)*** أو غير مباشرة من (صندوق ضمان القروض)، والتي تم هيكلتها من طرف الدولة الجزائرية في محاولة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة ايضا لنظام المحاضن في صورته الحديثة ،كما خلصت هاته الدراسة الميدانية الى أن تطور الفعل المقاولاتي في الجزائر لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم الممولة حكوميا ولكن كذلك بمبدأ توفر روح وثقافة المقاولة لدى المجتمع والمورد البشري، والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض وتراجع مستواها.

الكلمات المفتاحية: ثقافة المقاولة، برامج الدعم ، المورد البشري ، التنمية الاقتصادية .

Abstract

The study in our hands seeks to identify the reality of entrepreneurial practice in Algeria, by shedding light and diagnosing the mechanism of work of small and medium enterprises through an analytical study, and trying to see in the field the mechanisms of microfinance, whether directly from banks (CNAC), ANGEM, (ANSEJ) or indirectly from (the Loan Guarantee Fund), which was structured by the Algerian state in an attempt to achieve economic and social development, in addition to the incubator system in its modern form, as this field study concluded that the development of entrepreneurial action in Algeria is not only linked to the performance of government-funded support bodies and programs, but also to the principle of the availability of the spirit and culture of entrepreneurship in society and human resources, which is observed in Algeria is a decline and decline in its level.

Keywords: Entrepreneurial culture, support programs, human resources, economic development.

1.مقدمة

المؤلف المرسل: العيفاوي بشير ، **الإيميل:**laifaoui.bachir@univ-khenchela.dz

اصبحت المشاريع المقاولاتية الحديثة تمثل العمود الفقري للاقتصاد في العديد من دول العالم عموما وبشكل خاص في الجزائر، حيث استطاعت تقليص هيمنة القطاع العام على ميولات التوظيف والتشغيل ، وأصبحت محورية في عملية التنمية والنمو والمنافسة محليا واقليميا وتسهم هذه المشاريع في تقليل نسبة البطالة وتعزيز وتنويع النسيج الاقتصادي بالإضافة إلى إنتاج القيمة وتقديم منتجات مبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين وتحقق رغباتهم من خلال توفير المزيد من الرفاهية وجودة الحياة لهم.

وفي ظل هذه الظروف وتزامنا مع إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةOMC، باشرت الجزائر التكيف مع مختلف هذه المتغيرات من خلال مجموعة من الإصلاحات التي مست العديد من القطاعات أهمها القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات كبيرة الحجم، وبالتالي إعادة هيكلته وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لمالها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، لكن هذه المؤسسات اصبحت تواجهها العديد من المشكلات منها الخاصة بالظروف التسويقية، والمالية وبالأخص الإدارية والتي باتت تهدد بقاء الكثير منها، الأمر الذي استوجب استدعاء اقامة العديد من شبكات الدعم التي تهدف إلى تقديم المساعدة لأصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة فيما خيص كل المراحل التي تمر بها عملية انشاء المؤسسة ولا سيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها والتي تعتبر الأصعب بالنسبة لها.

الإشكالية:

من أجل السعي الى ترقية وتطوير النظام المقاولاتي، قامت الجزائر كغيرها من الدول الرامية الى انتهاج سبل الفعل المقاولاتي، وذلك من خلال الاسراع في تطبيق جملة من الإصلاحات و الاسراع في استحداث مجموعة من الآليات المتخصصة في المرافقة المقاولاتية ، بهدف تهيئة الأرضية المناسبة والامكانات المطلوبة لنشاط المقاولين ومؤسساتهم المصغرة مما يسهم بطريقة او بأخرى في توسع النسيج المؤسساتي و انخفاض معدلات البطالة، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع العمل المقاولاتي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، نضع الفرضيات الاتية:

1- هناك ارتفاع في عدد المؤسسات الخاصة مقارنة بالمؤسسات العمومية.

2- هناك علاقة إيجابية بين برامج المرافقة و زيادة إستحداث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الأهداف المرجوة من الدراسة :

- تهدف الدراسة إلى تشخيص منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– العمل على تسليط الضوء على آليات التمويل المصغر، سواء كانت مباشرة مثلANSEوCNACوANGEM، أو غير مباشرة من خلال صناديق ضمان القروض التي أنشأتها الدولة الجزائرية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– العمل على ابراز ما توصلت إليه الجزائر في مجال إنشاء حاضنات الأعمال.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار القيمة الفعالة لبرامج الدعم المقاولاتي ودورها في خلق مناصب شغل و إنشاءPME، باعتبارها أداة جمركة للاقتصاد الوطني.

مصطلحات الدراسة:

المقاولاتية: التعرف الصادر عن المشرع الجزائري للمقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عمل مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر." كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أهنا "استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على (نبيل، 2007، صفحة 50) شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين:

التكرار والتنظيم ."كلا التعريفين يرى بأن المقاولاتية هي عبارة عن نظام واحد أسسه هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة، وإن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات (Pierre–André–, 2008, p. 23)صغرية أو متوسطة(مسعي، 2012).

المرافقة المقاولاتية:

"هي العملية التي تسعى إلى تنظيم (mobiliser)الهياكل والاتصالات والوقت لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجه المؤسسة، بالإضافة إلى محاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول. وتهدف المرافقة في المقاربة الاقتصادية إلى تشخيص منظومة المؤسسات"(Marbach., 208, p. 44).

المقاولاتية النسوية:

بمعنى انفراد المرأة العاملة في المقاولة في العمل أو برفقة شريك أو أكثر، وقامت بأعمال تأسيسية أو وراثية حيث تتحمل مسؤولية بنائها وتساهم يوميا في تسييرها الجاري.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات تنتج السلع والخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخصًا يجب ألا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ملياري دينار (2) أو إجمالي حصيلتها 500 مليون دينار مع استيفائها **لمعياري** الاستقلالية.(نشرية المعلومات إلاحصائية، 2013، صفحة 10)

1-تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: اهتمت الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيقها لمجموعة برامج إصلاحية تنموية متتالية كالمخطط الثلاثي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005،2009 ، وبرنامج توطيد النمو 2010،2014 (مسعي، 2012، صفحة 45). ويعد قانون 01\18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغرية والمتوسطة الجزائرية، حيث بلغ عددها في نهاية 2013 ما يقارب 777881 اين تمثل نسبة 90% مؤسسات مصغرة (افاق ترقية العمل المقاولاتي في الجزائر ، 2020، صفحة 144).

و من اجل تشخيص هذا القطاع نتطرق الى نقاط ثلاث: الجانب الاول هو الديمغرافيا، ثم الاقتصاد و كذا التوصل الى تحليل عام لمختلف المشاكل والمعوقات التي تواجهه.

1-1ديمغرافيا PME في الجزائر: يعرض هذا الجانب تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء كانت عامة أو خاصة بالإضافة الى حركية انشائها وتعدادها حسب كل حالة من حالات هذه الحركية.

الجدول: الاول يمثلتطور عدد PME خلال الفترة 2009-2013

Pme شخص معنوي وشخص طبيعي	2009	2010	2011	2012	2013
	345902	369319	391761	420117	459414
	241001	249196	120095	130394	142169
			146881	160764	175 676
Pme خاصة	586903	618515	658737	711275	222777
شخص معنوي	591	557	572	557	557
Pme العمومية	591	557	572	557	557
Pme-z	792575	277927	277997	711832	222979

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية رقم : 2022عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التفسير :من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغرية والمتوسطة في تزايد مستمر وهذا راجع لزيادة عدد المؤسسات الخاصة، اما المؤسسات العمومية فعددها في تراجع لان عدد منها تم خله والاخر تم ادماجه في القطاع الخاص ، وهذا مايفسر ظهور الصندوق الوطني لغير الاجراء (casnos) تماشيا والتغير الحكومي ماي 2010.

PME	2010	2011	2012	2013
	إنشاء	إنشاء-إعادة إنشاء-شطب	إنشاء-إعادة إنشاء-شطب	إنشاء-إعادة إنشاء-شطب

PME Σالخاصة	4266 5	9545/5392/4437 5			8482/5876/5514 4			9277/9777/2279 5	
Σ PMEالعمومية	/	15	/	/	/	/	15	/	/
PME Σ	4266 5	4439 0	5392	9545	5514 4	5876	8497	2279 5	9777	9277

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشريات المعلومات الاحصائية **(18.20.22.24)** الصناعة والمؤسسات الصغرية والمتوسط.

تحليل نتائج الجدول: تم تسجيل زيادة سنوية في معدل المؤسسات الخاصة بمعدل 5.39% من 2009 الى 2010، 6.5% من 2010الى 2011 في حين وصلت الى معدل 7.98% مابين سنة 2011 و2012 كما ان هاته النسبة تجاوزت 9.27 % مابين 2012 و2013.اي ان هاته النسب تبين مستوى الدعم المسطر من الدولة.

ويفسر تراجع المؤسسات العمومية باتجاه الدولة نحو الخصخصة ودعم القطاع الخاص، اما المؤسسات التي تم اعادة رسكلتها ايضا تعرف تراجعا في حين لم يتم انشاء اية مؤسسة عمومية، اما المؤسسات المشطوبة تسجل تباطؤ في الانتاج والعطاء لكنها لم تندثر تماما.

1-2 -اقتصاد PME في الجزائر: هناك نشاط كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الاقتصادي وهذا نظرا لعددها الكبير وتواجدها في كل القطاعات .

قطاع النشاط	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	3642	3806	4006	4277	4121
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	1775	1870	1956	2052	1198
البناء والأشغال العمومية	122238	129762	135752	142222	292822
الصناعة التحويلية	58803	61228	63890	67517	82228
الخدمات	159444	172653	186157	204049	119981
Σ PME الخاصة	345902	369319	391761	420117	459414

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشريات المعلومات الاحصائية (18.20.22.24)

من خلال الجدول يمكن القول ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في جميع المجالات الاقتصادية ، الا ان النشاط الغالب على هاته المؤسسات هو البناء والاشغال العمومية والقطاع الخدماتي ونقص المنافسة فيها يستقطب الكثير من الفاعلين الاقتصاديين .

1-3-التحليل العام لوضعية PME في الجزائر: مازال قطاع المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة يصادف العديد من العراقيل بالرغم من التسهيلات الحكومية ، حيث يحتل هذا القطاع المرتبة 152من 185 عالميا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب تقرير –business Doing(2014).ومن بين اعظم العراقيل التي تواجه PME في الجزائر مايلي :

- التدفق الفوضوي للسلع المستوردة وعدم حماية المنتوج الوطني
- المحيط الاداري المتعفن والعراقيل البيروقراطية وضعف استخدام الرقمنة .
- الصعوبات التي يواجهها المقاولون في المحيط الاداري والمتعلقة بصيغ تسجيل المشاريع .
- الصعوبات المتعلقة بالجانب العقاري وارتفاع تكاليف الاراضي والمباني . وكذلك صعوبات التمويل والموارد المالية ، ونقص ثقافة المؤسسة لدى اغلب المقاولين .

2- برامج دعم المقاولاتية في الجزائر:

2-1- التمويل المصغر : هناك طرق مباشرة مثل كدعم انشاء المؤسسات وغير مباشرة كبرامج تسهيل الحصول على القروض البنكية.

. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: (الشباب.، 2005، صفحة 122)تم استحداثها بموجب القرار 296/96 المؤرخ في 6سبتمبر 1996 وهي ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية غالبا والاستقلال المالي(اليات دعم واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، 2018، صفحة 45) .

. صيغ التمويل : التمويل الثنائي (المساهمة المالية الشخصية)، التمويل الثلاثي (المساهمة المالية لصاحب المشروع) .

جدول: يبين المشاريع وتطورها بحسب صيغ التمويل

نوع التمويل	2009	2010	2011	2012	2013
الثنائي	1695	1000	1110	837	623
الثلاثي	19153	21641	41722	64975	42416
Σ	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الارقام المبينة في الجدول اعلاه يتضح ان المشاريع الممونة بصيغة التمويل الثنائي قليلة بالمقارنة مع المشاريع ذات التمويل الثلاثي ، كماان سنتي 2011 و2012 تم فيهم تمويل عدد كبير من المشاريع نتيجة الاجراءات التحفيزية للشباب المقاول من طرف الحكومة مع تخفيض الضريبة.

3- نسبة التطور في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس و القطاع:

3 -1- المشاريع الممولة بحسب الجنس : الجدول في الاسفل يوضح عدد المشاريع المنجزة من طرف الجنسين خلال السنتين 2013/2009.

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أنثى	2.496	2.211	2.951	4.477	3.526	29.329
ذكر	18.352	20.430	39.881	61.335	39.513	262.857
المجموع	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039	292.186

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من حلال الجدول كلا الجنسين استفاد من قروض الوكالة لكن الجنس الذكور استفاد بنسبة اكبر.

3-2 - نسبة تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع: تقوم الوكالة بتنويع مشاريع الدعم كالاتي :

قطاع النشاط	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	1467	2222	3686	6705	8225
الحرف	3455	3264	3559	5438	4900
البناء والأشغال العمومية	2078	2794	3672	4375	4347
الصناعة التحويلية	1685	1542	2118	3301	3333
خدمات	12163	12819	29797	45993	22234
Σ	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال توزع المشاريع الممولة من طرف الوكالة نلاحظ ان الفلاحة والصيد البحري، الحرف، البناء والأشغال العمومية، الصناعة التحويلية اقل من قطاع الخدمات الذي يتصدر قائمة القطاعات.

. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM** : (2012 ,/http://www.angem.dz (8))
استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية .

3-3- صيغ التمويل: (تمويل شراء المواد الاستهلاكية، تمويل انشاء مشروع) والجدول المبين في الاسفل يبين اجمالي عدد القروض الممنوحة في كل صيغة خلال سنة 2014.

- الجدول لمرفق يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب البرامج	عدد مناصب الشغل المستحدثة
بدون فوائد لشراء مواد أولية	622721	91.6	934082
بدون فوائد إنشاء مشروع	57132	8.4	85699
Σ	679853	100	1019781

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيري القرض المصغر.

من الجدول يتوضح ان القروض الممنوحة من دون فوائد لشراء مواد اولية تتفوق بكثير على التمويل الثلاثي والذي يكون فيه البنك طرفا اساسيا كما انها استحدثت مناصب شغل تجاوزت 934082 سنة 2014.

3-4- نسبة المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس والقطاع:

- الجدول المبين يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

القروض الممنوحة	2012	2013	2014
ذكر	178104	198561	258882
أنثى	273504	306401	420971
Σ	451608	504962	679853

نسب الجدول تبين بوضوح ان نسبة القروض الممنوحة للعنصر النسوي تفوق مثيلتها الممنوحة للرجال ، لكون الوكالة تولي اهمية بالغة للمراة الماكثة بالبيت ما معناه ان وكالة angem اكبر داعم للعنصر النسوي.

3-5- تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع: القطاعات الممولة من الوكالة.

- الجدول يبين تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع

قطاع النشاط	2011	2012	2013	2014
الزراعة	54119	76291	82917	101767
الصناعة المصغرة جدا	97836	157184	182010	258422
البناء والأشغال العمومية	20753	36658	42612	57236
خدمات	65703	95256	106591	142007
الصناعات التقليدية	66440	86158	90516	118004
تجارة	/	61	217	1407
الصيد البحري	/	/	/	575
Σ	224992	451 608	504 962	679853

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

حسب الجدول تأخذ حصة الاسد كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة يليها قطاع الخدمات والصناعة التقليدية ،اما قطاع التجارة والصيد البحري فهو الأضعف تمويلا من طرف الوكالة، اي هناك ميول للقطاعات التي تشتغل بها المرأة.

.الصندوق الوطني للبطالة CNAC :(ألاساسي، 2015، صفحة 45) تم استحداث هذا الصندوق مطلع العام 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي وينضوي تحتهما كل من يستفيد من منحة الصندوق الوطني لتامين البطالة.

الجدول: يبين هيكل التمويلCNAC

تكلفة المشروع	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القروض الغير مأجورة
المبلغ الاجمالي للاستثمار الذي هو اقل او يساوي 29 مليون دينار	%70	%01	%29
المبلغ الاجمالي للاستثمار الذي يفوق 29 مليون دينار ويقل او يساوي 22 مليون دينار	%70	%02	%28

المصدر: الصندوق الوطني للبطالةCNAC

من الجدول يتضح بان نسب المساهمات تختلف باختلاف نسب الاستثمار .

3-6- المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الجنس والقطاع (اولا حسب الجنس)

البيانات	2012	2013
ذكر	68888	99289
أنثى	5242	7 444
المجموع	74130	95542

Source: Bulletin d'information statistique de la PME n°24, 2013

- من الجدول نلاحظ أن للمرأة نصيب من قروض الوكالة لكن ليس بالعدد الكافي مقارنة بالرجل.

- تطور عدد المشاريع الممولة حسب القطاع

قطاع النشاط	2011	2012	2013
الزراعة	560	3398	5967
الصناعات التقليدية	403	2511	4281
البناء والأشغال العمومية	590	3647	5018
الري	19	152	201
الصناعة	664	4346	6195

الصيانة	50	406	164
الصيد البحري	01	95	19144
خدمات	2973	13962	11401

الجدول اعلاه يبين عدد المشاريع الممولة حسب القطاع: من خلال الجدول الملاحظ حسب الاحصائيات ان قطاعي الصيد البحري والري اقل القطاعات دعما وتمويلا من طرف الوكالة عكس بقية القطاعات الاخرى على غرار نقل البضائع ونقل المسافرين .

4- الأليات التمويلية المصغرة غير المباشرة- عبر صندوق ضمان القروضFGAR.تم انشاء هذا الصندوق بموجب القرار رقم 02-372 المؤرخ في 6رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 ويعرف بانه مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية وانطلق في النشاط مطلع العام 2004.

4-1 التغطية : يهدف للحصول على تسهيل الية لحصول على القروض بحيث يمنح رسالة عرض الضمان في حال قبول ملف الزبون ، ويقوم بتحرير شهادة الضمان بحيث يقوم الصندوق وفقا للعملية القانونية بإعداد شهادة للضمان بإشعار من البنك.

وفي الجدول الاتي هناك تبيان لأعداد شهادات الضمان الموكلة من البنك من 2010الى غاية 2013.

الجدول: التالي يبن عدد الملفات الموزعة حسب نوع الشهادة المقدمة

نوع الضمان	2010	2011	2012	2013
عرض الضمان	454	592	800	930
شهادة الضمان	181	246	354	439

المصدر: صندوق ضمان القروض.

من الجدول المبين اعلاه يمكننا القول بان المشاريع التي تم فيها تقديم عروض الضمان تفوق بكثير ما قدمت فيه شهادة الضمان ، مما يفسر بان البنك لا يقبل بالضرورة جميع الملفات .

4-2- تطور عدد المشاريع المقبولة مبدئيا من طرف الصندوق حسب القطاع: التمويل البنكي يضمن عرض الضمان بموجب قانون الانشاء والتكوين ، حيث يصيح هناك التزام نهائي من طرف FGAR والجدول المرفق ادناه يوضح القيم المعبر عنها .

-ابراز عدد المشاريع المتحصلة على عروض للضمان بحسب القطاع.

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013
الفلاحة والصيد البحري	5	7	9	9
البناء والأشغال العمومية	103	127	191	232
الصناعة	298	368	464	525
خدمات	48	90	136	164

Σ	454	592	800	930

المصدر: صندوق ضمان القروض.

من خلال الجدول يتضح ان قطاعات كالبناء والاشغال العمومية والصناعة والخدمات تعد اكثر القطاعات دعم واهتمام من طرف الصندوق على غرار بقية القطاعات الموضحة في الجدول اعلاه.

من خلال العروض المقدمة في الجداول السالفة الذكر وبلغة الارقام والاحصائيات يمكن الاجماع على الدور الكبير الذي تلعبه البرامج والاليات المنضوية تحت عروض الدعم والتمويل في دعم وانشاء المؤسسات ، ومن هذا لمنطلق ظهرت اهمية المقاولاتية والحاضنات خلال الاعوام الماضية لتنمية النزعة الريادية وترجمة الافكار الى كيان اقتصادي ملموس.

3-4 - التعريف بنظام المحاضن: الكلام عن المحاضن في الجزائر يقودنا الى القول بان هاته التجربة تعد حديثة جدا في الجزائر مقارنة ببقية الدول العربية ، دون الكلام عن التجارب المحتشمة الى غاية 2003 والقانون المعدل والمتمم مطلع العام 2001 والذي اشار الى مصطلح مشاتل المؤسسات ، وقد عرفت المشاتل بعدها على انها مؤسسات وطنية اقتصادية عمومية ذات توجه صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الذاتي وقد اتخذت عديد الاشكال ويمكننا ذكر بعضها في الاتي :

-**المحضنة:** هي هيكل يتكفل بدعم حاملي المشاريع في قطاع الخدمات .

-**الورشات المتخصصة في الربط:** هي ايضا هيكل يعنى بالتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

-**نزل المؤسسات:** هي بمثابة هيكل قليل الانتشار يساهم في احتواء حاملي المشاريع المنضوية في ميادين البحث .

والمحضنة الاقتصادية (أو حاضنة الأعمال) في التشريع القانوني بالمقاربة الاقتصادية ، هي مؤسسة أو برنامج مصمم لدعم وتطوير الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة و تهدف المحاضن الاقتصادية إلى تقديم بيئة ملائمة تساعد رواد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة. تشمل خدمات المحضنة الاقتصادية عادة (الدعم المالي، التوجيه والإرشاد ،المساحات المكتبية ، التدريب ،الوصول إلى الشبكات) .

وتجسيدا لإقامة المشاتل في الجزائر قامت الوزارة الوصية عن القطاع بإنجاز العديد وفي عدة ولايات عبر الوطن، وهذا ما يوضحه الجدول من تاريخ 2005 الى غاية تاريخ 2014 .

- **الجدول:** يبين وضعية انشاء مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر

المشاريع	برنامج 2005- 2009			برنامج
	مشاريع المسجلة	المشاريع المنجزة	في طور الإنجاز	2010-2014
مراكز التسهيل	33	15	18	04

مشاتل المؤسسات	17	10	07	10
Σ	50	25	25	14

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية رقم 18.20.22.24 ،وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرية والمتوسطة.

من خلال الجدول يتبين انه خلال المرحلتين (2009/2005) والمرحلة (2015/2010) انه تم انشاء العديد من المشاتل وكانت المرحلة الاولى الاكثر تسجيلا للمشاتل من ناحية التكوين والإنشاء والتي جاوزت نسبة ال 50%خلال الخماسي الاول.

4-4 –المشاتل وحركية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم اعتماد نموذج من المشاتل عبر مجموعة من الولايات لاختبار واحتضان العديد من الافكار الابداعية وهي قسنطينة، عنابة، بجاية، وهران والجدول المبين يوضح لنتائج .

الجدول يوضح عدد المشاريع المحتضنة

البيانات	2011	2012	2013
قسنطينة	09	08	08
عنابة	13	09	10
بجاية	09	03	11
وهران	02	09	08
Σ	33	29	37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية رقم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرية والمتوسطة.

من خلال الجدول المبين اعلاه نلاحظ ان المشتلة الموجودة على مستوى ولاية عنابة تعتبر الاكثر استقطابا لمشاريع المقاولاتية ، وهذا الفارق في النتائج يحدده الموقع الجغرافي للولاية ، كما سجلنا زيادة احرى في مشاريع المقاولاتية على مستوى ولاية بجاية بسبب تبلور الوعي المقاولاتي واتجاه اشباب نحو السبيل المؤسساتي للقطاع الخاص. أما التعبير عن عدد المؤسسات الفعلية التي تم انشاؤها داخل هذه المشاتل تظهر احصائيا في الجدول التالي:

الجدول: الموضح يبين عدد المؤسسات المنشأة

البيانات	2011	2012	2013
قسنطينة	09	08	08
عنابة	04	08	10
بجاية	04	03	11
وهران	02	08	09

Σ	19	28	37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية رقم ،18 ،20 ،22 ،24 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرية والمتوسطة.

الارقام المعبر عنها في الجدول المبين توضح ان المؤسسات المنتجة فعلا موجودة في مشاتل كل من قسنطينة، عنابة ،بجاية ، وهران بحيث من خلال مؤشرات الصعود المعبر عنها بالأرقام يلاحظ ارتفاع نسبة المشاتل من 19 مؤسسة خلال سنة 2011 وصولا 37 مؤسسة خلال العام 2013 . أي ما يبرهن على ان هاته الولايات توفرت بها الامكانات الطبيعية المطلوبة للتطور والعمل ناهيك عن الروح المقاولاتية عند العامل البشري الموجود وبالتالي استحداث مناصب شغل جديدة وتقمص العمل في القطاع الخاص .والجدول التالي يبين عدد الوظائف المستحدثة جراء هاته العملية.

جدول: يوضح المناصب الشغل المستحدثة

البيانات	2011	2012	2013
قسنطينة	25	32	26
عنابة	28	32	32
بجاية	15	19	41
وهران	/	280	276
Σ	68	363	308

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية رقم ،18 ،20 ،22 ،24 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

يمكن القول من خلال ارقام الجدول المسجلة عبر المرحلة 2013/2011 ان المشاتل المستحدثة استطاعت احتواء العديد من الطاقات الشبانية ، وارتفعت اعداد مناصب الشغل تحت مضلة القطاع الخاص بالأخص في مشتلة قسنطينة.

5- دينامية انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة داخل مراكز التسهيل(الاساسي، 2003، صفحة 160) .

يمكن القول من خلال الارقام المتوصل اليها بان مجال تخصص المشاريع المرفقة على مستوى هذه المراكز يكون في: قطاع الخدمات، البناء والشغال العمومية، الفلاحة، الصيد البحري، صناعة النسيج، الصناعات التقليدية والحرف. وهذا ما مكننا من عرض وتيرة نشاط ل 12 مركز تسهيل في الجدول الموالي على الولايات التالية تيبازة، عنابة، أدرار، وهران، اليزي، جيجل، تمنراست، النعامة، تندوف، الجلفة، سيدي بلعباس و البليدة.

حركية المشاريع المحتضنة	2011	2012	2013
عدد حاملي المشاريع الذين	2721	4180	2528
تم احتضانهم	742	2052	1455
عدد خاملي المشاريع الذين تمت مرافقتهم ، ومخططات الاعمال المنجزة	76	242	197
عدد المؤسسات المنشأة	109	587	366
عدد مناصب العمل المستحدثة أو المتوقعة	360	1544	2190

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات المعلومات الإحصائية رقم ،18 ،20 ،22 ،24 وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرية والمتوسطة وترقية الاستثمار.

ما يمكن استخلاصه من بيانات الجدول انه هناك تطور في العمل المقاولاتي خلال الحقبة الزمنية المذكورة من 2011 الى غاية 2013 و أيضا ما يمكن القول انه رغم الزيادة في عدد المشاريع المرافقة الا أنه مقارنة بعدد ما تم استقباله فانه لم يتم المرافقة الكلية للمشاريع المستقبلة، وهذا ما يمكن تفسيره بعدم قدرة المراكز لاستيعاب واقع التوجهات المقاولاتية في الجزائر .

5- التفسير العام لوضعية برامج دعم المرافقة المقاولاتية

من خلال النتائج المتحصل عليها في النتائج المذكورة سلفا يتضح أن المقاولاتية موجودة فعال في الجزائر ويتجلى ذلك من واقع الأرقام المقدمة عن حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية، ومن خلال النتائج تم تسجيل فائض في المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العامة وهذا راجع بالأساس لعملية الخوصصة الموكلة من قبل الحكومة الجزائرية، وهذا كذلك عائد اساسا بفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر خلال المخططين الخماسيين الاخيرين المرتكزة أساسا على أليات الدعم و المرافقة.

ورغم الادوار الفعالة لهاته البرامج المساهمة في دعم ومرافقة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ورغم النتائج المحصل عليها افريقيا الا ان المردود المنتظر من هاته العملية لايزال بعيد المنال كما أن وتيرة نمو المؤسسات يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المرجو في اطار العمل الاقتصادي الذي باشرته الحكومة الجزائرية، وإذ كان المستهدف من المخطط التنموي 2014/2009 هو انشاء ازيد من 200 الف وحدة حاضنة وان هذا العدد المرجو بلغته عديد الدول في سنة واحدة ضف الى ذلك عديد العراقيل التسييرية فهذا من شانه فرملة مساعي الحكومة في الوصول الى نتائج واقعية وملموسة.

كماان معدل إنشاء المؤسسات لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك مبدى توفر روح المقاولة لدى المجتمع والتي ما يلاحظ عليها في الجزائر هو انخفاض مستواها وكذلك تجاهل نظام التكوين لميكانيزمات وأسس لغرس ثقافة المقاول.

وللحديث اكثر على المقاولة وبرامج الدعم المقاولاتي يمكن القول انه حصل نوع من القصور في بعض الزوايا الخاصة بهذا البرنامج والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية :

نقص التمويل :ضعف الوصول إلى التمويل المناسب من البنوك والمستثمرين، مما يجعل رواد الأعمال غير قادرين على بدء أو توسيع مشاريعهم.

غياب التدريب والتوجيه: نقص البرامج التدريبية الفعالة التي تؤهل الرواد بالمعلومات والمهارات اللازمة لإدارة الأعمال بنجاح.

البيروقراطية:تعقيد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية يمكن أن يعيق تأسيس الشركات ويزيد من الوقت والتكاليف.

نقص الابتكار:ضعف الثقافة الابتكارية والرغبة في المخاطرة لدى رواد الأعمال، مما يؤدي إلى مشاريع غير مميزة أو غير قابلة للتنافس.

الأسواق المحدودة:قلة الفرص السوقية ووجود منافسة قوية من الشركات الكبيرة، مما يجعل من الصعب على المشاريع الصغيرة البقاء.

عدم كفاية البنية التحتية :نقص في الخدمات الأساسية مثل النقل والتكنولوجيا التي تؤثر على قدرة المشاريع على النمو.

حواجز ثقافية:قد تكون هناك نظرة سلبية تجاه ريادة الأعمال أو رائد الأعمال في المجتمع، مما يؤثر على استعداد الأفراد للبدء في مشاريع جديدة.

غياب الدعم الحكومي الفعّال: عدم وجود سياسات واضحة وموجهة لدعم ريادة الأعمال والمبادرات المحلية.

6- خاتـــــــــــمة:

في الختام تمثل المؤسسات الخاصة في الجزائر رافدًا أساسيًا للنمو الاقتصادي وتطوير المجتمع، على الرغم من التحديات التي تواجهها مثل البيروقراطية، ونقص التمويل، والتنافس مع الشركات الكبيرة، إلا أن دورها في خلق الوظائف، وتحفيز الابتكار، وتعزيز الاستثمارات المحلية يبقى حيويًا.

ولضمان نجاح هذه المؤسسات، من الضروري إصلاح السياسات الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال من خلال تحسين الوصول إلى التمويل، وتقديم برامج تدريبية مؤهلة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، كما ينبغي التركيز على دعم ثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار.

حيث انه إذا تمكنت المؤسسات الخاصة من التغلب على هذه التحديات، فسيكون لديها القدرة على تحقيق تأثير كبير في الاقتصاد الوطني والمساهمة في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة للجزائر.

- **الهوامش والمراجع**

- *افاق ترقية العمل المقاولاتي في الجزائر* . قسنطينة، الجزائر العاصمة : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.2020.
- http://www.angem.dz
- JULIEN Pierre-André .(2008) .-Trente ans de théorie en PME-de l'approche économique à la complexité .*économie et gestion de la petite et moyenne entreprise*.(صفحة 21) ،
- Marbach., C. (208). L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur. *L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur*, (p. 43). Regard sur les PME, Agence des PME, 1ére édition.

المرسوم التنفيذي رقم 78–03 المؤرخ في 25فبراير 2003 والذي يتضمن القانون ألاساسي. (12 مارس مارس, 2015). القانون الاساسي لمشائل المؤسسات . صفحة 58/75.

- المرسوم التنفيذي رقم 79–03 المؤرخ في 25فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الاساسي. (فبراير, 2003). ترقية العمل المقاولاتي وتنمية المورد البشري والطبيعي . *ترقية العمل المقاولاتي وتنمية المورد البشري والطبيعي*، صفحة 12/21.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب. (2005). *ترقية العمل الشبابي وانماء روح العمل المقاولاتي* . الجزائر : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- *اليات دعم واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . الجزائر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(2018).
- كتوش عاشور ، حمادي نبيل. (2007). الابتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة في الجزائر. *الابتكار كأداة لتعزيز تنافسية المقاولة الصغيرة يفي الجزائر* (صفحة ص 50). خميس مليانة ، الجزائر: المركز الجامعي خميس مليانة.
- محمد مسعي. (2012). *سياسات الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو*. الجزائر: مجلة الباحث.
- *نشرية المعلومات الإحصائية*. الجزائر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار(2013) .